

تأريخ الأدلة الجنائية في العراق القديم

أ.د. سمراء حميد نايف

م.م. منار صلاح اسماعيل

يُعدّ العراق القديم مهد أقدم الحضارات الإنسانية، ومنه انطلقت أولى القوانين المنظمة للحياة الاجتماعية، كقوانين أورنمو وحمورابي. وقد اهتم سكان وادي الرافدين بتحقيق العدالة، فابتكروا أساليب بدائية لكنها متقدمة لعصرها في كشف الجرائم وإثبات الحقائق، وهي ما يمكن اعتباره البذور الأولى لفكرة الأدلة الجنائية في التاريخ البشري.

أولاً: مفهوم الأدلة الجنائية في العراق القديم

لم يكن هناك علم جنائي بمعناه الحديث، لكن العراقيين القدماء استخدموا وسائل متنوعة لإثبات الجريمة والتأكد من صدق الشهود أو المتهمين. كانت هذه الأدلة مزيجاً من القسم الديني والشهادة والوثائق المادية.

ثانياً: القوانين المنظمة للأدلة والإثبات

وضعت حضارات وادي الرافدين عدة مجموعات قانونية تضمنت نصوصاً دقيقة حول الجرائم والعقوبات وطرق الإثبات، أهمها:

١. قانون أورنمو (حوالي ٢١٠٠ ق.م) – من أقدم القوانين المكتوبة في العالم.
٢. قانون لبّيت عشتار (حوالي ١٩٣٠ ق.م) – نظم العدالة في مدينة إيسن.
٣. قانون حمورابي (حوالي ١٧٥٠ ق.م) – أكثر القوانين تفصيلاً، وتضمن أكثر من ٢٨٢ مادة تخص العقوبات والأدلة والشهود.

ثالثاً: أنواع الأدلة المعتمدة

١. الشهادة

كانت شهادة الشهود من أهم وسائل الإثبات. ونصّ قانون حمورابي على أن الشاهد الذي يُدلي بشهادة كاذبة يُعاقب بنفس العقوبة التي كانت ستقع على المتهم، وهو مبدأ يضمن الصدق في القضاء.

٢. الاعتراف

الاعتراف كان دليلاً قوياً، وغالباً ما يُؤخذ أمام القضاة أو الكهنة بعد أداء القسم، وأحياناً تحت تأثير الخوف من غضب الآلهة.

٣. القسم والاختبار الإلهي

في حال غياب الأدلة، كان يُلجأ إلى ما يسمى بـ "الاختبار بالنهر"، حيث يُلقى المتهم في النهر، فإن نجا عُدّ بريئاً، وإن غرق اعتُبر مذنباً. وكان هذا يمثل اختباراً للبراءة أمام الآلهة.

٤. الأدلة المادية

رغم بدائيتها، استخدم العراقيون القدماء بعض الوسائل المادية مثل :

- مقارنة آثار الأقدام أو الأدوات في مسرح الجريمة .
- فحص الأشياء المسروقة لمعرفة أصحابها.
- استخدام الأختام الأسطوانية كدليل على الملكية والتوقيع الرسمي.

٥. الوثائق والسجلات الطينية

كانت العقود والمعاملات توثَّق على ألواح طينية مختومة، وتُستخدم هذه السجلات كأدلة قانونية في النزاعات.

رابعاً: القضاة وإجراءات التحقيق

كان القضاة من الكهنة أو الوجهاء، ولهم مكانة عالية. يتم التحقيق أمام مجلس من القضاة، ويُستمع إلى الشهود وتُعرض الأدلة، ثم تُوثق القرارات على ألواح طينية تحفظ في المعابد أو الدواوين الرسمية.

الخاتمة :

تُظهر القوانين والأدلة المستخدمة في العراق القديم مدى تطور الفكر القانوني لدى حضارات وادي الرافدين، إذ سعت إلى تحقيق العدالة استناداً إلى مبادئ الإلهية والحق. ورغم بساطة الوسائل، فقد وضعت الأسس الأولى لما نعرفه اليوم باسم التحقيق الجنائي والأدلة القانونية، مما يجعل العراق القديم من أوائل المجتمعات التي اهتمت بإثبات الحقيقة عبر نظام منظم للأدلة والإثبات.

المراجع

قانون حمورابي، ترجمة طه باقر.

سامي سعيد الأحمد، القوانين في العراق القديم.

بنجامين فستر، العدالة في بلاد الرافدين.

دراسات في تاريخ القانون القديم، جامعة بغداد، كلية القانون.